

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٧٠

بشأن تقرير المفعة العامة لمشروع إنشاء مساكن للعاملين بمحطة محولات الفشن بمدينة الفشن مركز الفشن محافظة بن سويف والاستيلاء على الأراضي الازمة له

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية العقارات العامة أو التحسين ،  
وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بشرع الملكية العامة والاستيلاء على العقارات ،

قرر :

مادة ١ - يعتد من أعمال المفعة العامة مشروع إنشاء مساكن للعاملين بمحطة محولات الفشن جهد ١١/٣٣ لـ . ف بمدينة الفشن مركز الفشن محافظة بن سويف .

مادة ٢ - يستولى بطريق التغذية المباشر على قطعة الأرض الازمة لتنفيذ المشروع المذكور وبالبالغ مساحتها قيراً طناً و ١٥ سهماً (قيراً طناً وخمسة عشر سهماً تقريباً) ملك ورثة المرحومة السيدة نبيبة محمد حسني والموضع بيانها وحدودها وملائكتها بالرسم التخطيطي والمذكرة المرافقين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ المحرم سنة ١٢٩٠ (١١ مارس سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

## مذكرة

بيان اعتبار مشروع إنشاء مساكن للعاملين بمحطة محولات الفشن جهد ١١/٣٣ لـ . ف بمدينة الفشن مركز الفشن محافظة بن سويف من أعمال المفعة العامة  
بيانات اعتبار المشروع من أعمال المفعة العامة :

نظراً لأن موقع محطة محولات الفشن جهد ١١/٣٣ لـ . ف السابق نزع الملكيتها للمشروع رقم ٣٦٩ كهرباء الجمهورية بوجوب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٨ لسنة ١٩٦٧ المنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١٧٤ في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٧ لا يقع لإمكان إنشاء مبانٍ لكن العاملين بالمحطة والمسؤولين عن إدارتها ، وتغير إقامة هذه المساكن ببني وابور التور القديم بمدينة الفشن أو الجديدة الملحقة به لعدم موافقة مجلس المدينة .

## مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٥٣ لسنة ١٩٦٩ باعتبار مشروع توسيع جبأنة المسلمين بقرية بنصورة - مركز أبو قرقاص محافظة المنيا - من أعمال المفعة العامة وتحصيص الأرض الازمة لها

بتاريخ ١٠/١٢/١٩٦٨ قالت الجهة المشكلة بمعرفة مجلس مدينة الفكرة لاختيار الموقع المناسب لتوسيع جبأنة المسلمين بقرية بنصورة . وانتقلت الجهة إلى الطبيعة لاختيار الموقع الخالص بتوسيع الجبأنة . وقد تم اختيار الموقع من الجهة الغربية بالجبانة المستعملة حالياً والتي تبعد عن البحر اليوسف بقدر ٣٨٥ مترًا وتبعد عن أقرب مجموعة سكنية بحوالى ٣٦٥ مترًا . وهذا الموقع يقع بجوض الماجير الوسطاني ثمرة ٣ بحوض الماجير القبل ثمرة ٤ ضمن القطعة رقم ١ بهذه الحوضين بزمام تأمينة بلنchora القبل ثمرة ٤ ضمن القطعة رقم ١ بهذه الحوضين بزمام تأمينة بلنchora بمسطح قدره ٦ أفدنة و ٢٢ قيراً طناً تقريباً . وقد حدد متذوب الصحة بأن تكون المساحة الجديدة بعمل فدان لكل ألفي نسمة تقريراً حسب تعداد السكان التقديري بعد عشر سنوات .

وحيث هذه القطعة هي :

المد البحري : باق القطعة رقم ١ بجوض الماجير الوسطاني ثمرة ٣ بطول ١٠٠ متر .

المد الشرقي : الجبانة المستعملة حالياً بطول ٢٩٠ مترًا .

المد القبلي : باق القطعة رقم ١ بجوض الماجير القبل ثمرة ٤ بطول ١٠٠ متر .

المد الغربي : بعضه باق القطعة رقم ١ بجوض الماجير الوسطاني ثمرة ٣ وبعضه باق القطعة رقم ١ بجوض الماجير القبل ثمرة ٤ بطول ٢٩٠ مترًا .

وهذه القطعة علك :

أملاك أميرية وقد حضر متذوب الأملك الأميرية بالمنيا مع الجهة لاختيار هذا الموقع ووقع بإمامته على محضر الاختيار في ١٠/١٢/١٩٦٨ و قد أقر السيد المحافظ اختيار هذا الموقع للشروع .

وحيث إن نزع الملكية للمفعة العامة والتحسين يخص لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ كما أن تقرير صفة المفعة العامة يكون بقرار من السيد رئيس الجمهورية إعمالاً لأحكام القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بشرع الملكية العامة والاستيلاء على العقارات .

لذلك تشرف وزارة الإدارة المحلية - بعرض مشروع القرار المرافق .  
يرجاء التفضل بموافقتكم عليه وإصداره

وزير الإدارة المحلية

محمد حسني عاشور

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**  
رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٧٠

باعتبار مشروع نزع ملكية الأراضي الازمة لنفذ الشارع  
الموصل ما بين طريق مصر / حلوان الزراعي وبراج هيئة  
النقل العام لمور وصلة صرف المجرى بجراج الهيئة  
إلى المجرى العمومية قسم مصر القديمة محافظة القاهرة  
من أعمال المتفعة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وحل القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات التغمة  
العامة أو التحسين ،

وحل القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام  
الخاصة بترحيل الملكية والاستئلاء على العقارات ،

قرر :

مادة ١ - يمتنع من أعمال المتفعة العامة مشروع الطريق الازم  
الموصل ما بين طريق مصر / حلوان الزراعي وبراج هيئة النقل العام  
لمور وصلة صرف المجرى إلى المجرى العمومية قسم مصر  
القديمة محافظة القاهرة .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض الازمة لهذا  
المشروع والوضع بيانها بالذكرة والكشف والرسم المرافقين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في  
صدر براسة الجمهورية في ١٨ الحرم سنة ١٢٩٠ (١٩٧٠ مارس) .

حمل عبد الناصر

**ذكرة**

بيان اعتبار مشروع نزع ملكية الأراضي الازمة لنفذ  
الشارع الموصى ما بين طريق مصر / حلوان الزراعي  
وبراج هيئة النقل العام لمور وصلة صرف المجرى بجراج  
الميفية إلى المجرى العمومية من أعمال المتفعة العامة  
باتز النبي قسم مصر القديمة محافظة القاهرة

تقوم هيئة النقل العام بالقاهرة بإنشاء جراجات وورش صيانة  
لأتوبيسات بمناطق المدينة المنورة تيسير الإصلاح وصيانة هذه الوحدات

وحيث إن طبيعة العمل بهذه الخطة تتضمن إسكان العاملين بها بنفس  
منطقة العمل لضرورات يحتمها نظام الورادي ونوعي الأمن .

لذا فإن الأمر يتضمن اتخاذ إجراءات تزعزع ملكية لقطعة الأرض الموجبة  
مساحتها وحدودها بالرسم التخطيطي المرافق لإقامة هذه المساكن عليها .

**أسباب اختيار الموقع :**

قربه من المصطبة وللامتناع من الناحية الفنية .

بيانات الخاصة بالأرض الازمة للمشروع وحدودها وملكيتها كاملاً :

(١) المساحة المطلوبة الاستيلاد عليها :

قيراً طان و١٥ سهماً تقريباً (قيراً طان وخمسة عشر سهماً تقريباً)  
من القطعة رقم ١ بموضع محمد حنفي نمرة ٣٠ بمدينة القشن مركز القشن .

(ب) حدودها :

(١) الحد البحري : بعده عصبة المحولات وبعده باق الملك بموضع  
محمد حنفي بطول ١٨ متراً .

(٢) الحد الشرقي : عملية المياه المرشحة المتزعزع إثارتها بطول  
٢٥ متراً .

(٣) الحد الغربي : باق الملك بموضعه بطول ١٨ متراً .

(٤) الحد الغربي : باق الملك بموضعه بطول ٢٥ متراً .

(ج) الملكية :

قيراً طان و١٥ سهماً من ملك ورثة المرحومة السيدة نبوية محمد حنفي  
وهم : زوجها السيد / حنفي حنفي وأبناها محمد حنفي حنفي حنفي  
وبنتها السيدتين هند وسلوى حنفي حنفي ويلكون بالناحية فدان  
و٩ قارات .

وقد توضع على المراءط والكروري موقع المشروع لوحة رقم ٣٠-١٢  
جنوب غربى .

**موافقة المالك :**

وقد وافق السيد / حنفي حنفي حنفي عن نفسه وبصفته وكلاً  
عن أولاده المذكورين على مبدأ نزع ملكية الموقع المذكور .

**موافقة المحافظة :**

وقد وافق السيد محافظ بنى سويف على نزع ملكية المشروع بتاريخ  
٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٩

والامر يتطلب استصدار القرار اللازم باعتبار المشروع المشار اليه  
من المنافع العامة والاستيلاد بطريق التنفيذ المباشر على الأرض الازمة له .  
ويتشرف وزير الكهرباء والسد العالي بعرض مشروع القرار المرافق  
رجاء في حالة الموافقة - التفضل باصداره .

وزير الكهرباء والسد العالي

مهندس : محمد صلبي سليمان